الفصل الثالث

العولمة والهيمنة الإجرامية

سوسيولوجية الهيمنة والخضوع

obeikan.com

لقد دخلت الإنسانية فى عصر العولمة منعطفاً جديداً فى العلاقات المصيرية، باتت فيه لغة العنف والغلبة هى الأساس فى إطار هيمنة عقل القوة على قوة العقل، وبات منطق التهديد المصاحب لعقلية الظلم المفضوحة هو المرجع الوحيد لمعالجة القضايا المصيرية لشعوب عالم الجنوب .

obeikan.com

تمهيد :

ثمة ارتباط بين ما يستحدثه الإنسان من أنشطه اقتصادية ووسائل لتحقيق هذه الأهداف وبين ظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفه من قبل لأن كل ما يمكن أن يمارس بشكل مشروع يمكن أيضاً أن يؤدى ويتحقق لوسائل أخرى غير مشروعة فإذا أوجدنا نشاطاً جديداً مشروعا أوجد المفسدون الطرق والأساليب غير المشروعة لممارسة هذا النشاط وهكذا يتدافع الخير والشر دائماً فإن غلب الخير أنصلح المجتمع وإن غلب الشر فسدت الأمور وساءت الأحوال قال تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)[4]* ومما سبق يمكن أن نتبين أن العولمة ترتبط بالجريمة من عدة أوجه هى :

- الجريمة والهيمنة الاقتصادية
- العولمة والجريمة: آليات الإنتاج والتكريس
- الجريمة والتحديث
- الجريمة والتحضر
- السياق التنموى للجريمة
- خصوصية الإجرام المعاصر

وسوف نقدم طرحاً مفصلاً لكل منها:

أولاً) الجريمة والهيمنة الاقتصادية : الغاية تبرر الوسيلة

لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير أو فهم الجريمة خارج السياق المجتمعي الذي توجد فيه ، كالمكان المادي " البيئة المادية " والعمليات المؤسسية وأنماط العلاقات والاختلافات الشديدة التباين بين الأفراد وبعضهم البعض . لذلك فإن هذا السياق يمثل تربة خصبه تنبت فيها الجريمة كما قد تتأثر هذه الأخيرة بمجموعة من

(٤)* آية (٢٥١) من سورة البقرة

obeikan.com

المحددات " ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية "لذا فمن الضرورة بمكان أن نقوم بإجراء تحليل لهذا السياق إذا رغبنا فعلا وقولا في التعرف على علاقة الجريمة بالمجتمع ، والجريمة ليست مجرد ردود أفعال أو مواقف بين الناس في المجتمع بقدر ما هي تمثل علاقات تفاعلية بين هؤلاء وبعضهم البعض وأن مثل هذه العلاقات التفاعلية قد تطورت ونمت في ظل سياق مجتمعي محدد .

ولكي نتفهم الجريمة خارج السياق أو الإطار المحلي الذي وقعت فيه، فعلينا أولاً إجراء التحليل السياقي بطريقة المنهج المقارن بين مبررات ومسببات الجريمة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ ومن هنا يمكن الموازنة بين الأشكال الثلاثة لفهم الجريمة على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي بحيث يُعدّ من السذاجة والتبسيط المُخلّ أن تربط الجريمة بسبب واحد مُفسّر لها دون باقي الجوانب الاعتبارات المؤثرة وفيها .

وينبغي أن نلاحظ أننا عند دراسة الجريمة أو تحليل السياق الذي تمت فيه أن نركز بشكل خاص على الثقافة السائدة في المجتمع والتي يُنظر لها باعتبارها المُناخ الملائم لوقوع الجريمة بل والمُشجع عليها . حيث تفترض الجريمة وجود جملة من السمات والوظائف الاجتماعية وأنها جميعها تعتمد على السياق الموجود وأنه ما لم يكن هناك فهم عميق للسياق المجتمعي الموجود فإنه سيكون من الصعوبة بمكان التوصل لفهم حقيقي لمبررات ومسببات الجريمة . فقد لوحظ أيضا أن الجريمة من الناحية الثقافية أمراً نسبياً يختلف النظرة إليها باختلاف الثقافات والأنساق المجتمعية ، و أيضا باختلاف المجتمعات عن بعضها البعض . ومن ثم يمكننا أن نخلص لنتيجة مؤداها أن الجريمة أمر شائع عالميا وأن وراءها دائما مشكلات اجتماعية ، فإذا كانت العولمة تمثل ظرفاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يشيع حالياً، فإن الجريمة جزءا لا يتجزأ من تيارات العولمة هذه تدور معها وجوداً وعدما لأن العولمة تستعمل الجريمة كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية إذا فشلت فى تحقيق هذه الأهداف بالوسائل الأخرى. وإذا كانت العولمة تعتمد على تجاوز فكرة المكان والزمان وتضييق أو

تقريب الفجوات بين الناس والمجتمعات على المستوى العالمي فإنها أيضا قد ساهمت في نشر الجريمة والترويج لها بذات السياق الذي وُجدت به .

كما يُنظر للعولمة باعتبارها مرادف موضوعي للحداثة وأن هذه الأخيرة تُحدث تأثيراتها الفعلية على النسق الثقافي المحلي لبلدان العالم ، كما أنها مرادف طبيعي لتدفقات رؤوس الأموال ولشيوع النزعات الاستهلاكية ومن ثم تعتبر الجريمة هنا عرضا ثانويا أو نتاجا طبيعيا من نواتج العولمة سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي، ونحن هنا نُعنى بشكل خاص بدراسة العلاقة بين العولمة والجريمة للاعتقاد اليقيني بوجود رابطة وشيجة وطردية بينهما وأنه إذا أردنا فهما عميقا للجريمة الموجودة فى المجتمعات المعاصرة ألان فعلينا بداية وبداهة فهم ديناميات العولمة .

ثانياً) العولمة والجريمة: آليات الإنتاج والتكريس :

أكدّ " **دوركايم** " في القرن التاسع عشر ومن جاء بعده من الباحثين والمفكرين المعاصرين على فكرة أن الزيادة المضطردة فى أعداد الجريمة رهنت إلى حدٍ كبير بعمليات التمييز الاجتماعي الجارية، وكنتيجة طبيعية لحالة التطور الثقافي والاجتماعي التي تمر بها تلك المجتمعات . ويؤمن " **دوركايم** " عن يقين بأنه كلما اتجه المجتمع للتخصص وتقسيم العمل كلما كان أقرب لتغيير البنيات التقليدية الثقافية والاجتماعية، وكنتيجة طبيعية لحالة الاضطراب وعدم الاستقرار الثقافي هذه تتولد أنشطة وظواهر إجرامية كثيرة ومغايرة أو مناقضة تمامًا للموجودة فعلا على أرض الواقع . ومن هذا المنطلق ينظر البعض للعولمة على أنها مُحفّز أو مشجع على حالة الاضطراب الثقافي والاجتماعي التي تمر بها هذه المجتمعات المعاصرة حتى أنه من الصعوبة بمكان الزعم بوجود اتجاهات ثابتة أو موحّدة للجريمة على المستوى العالمي فهذه الاتجاهات تتشرب بالنهاية بطابع محلي أو تتأثر بالبنيات الثقافية والاجتماعية المتحللة بهذه البلدان .

ومع هذا يفترض البعض إمكانية الربط بين شيوع الجريمة بصور محددة وبين بعض حالات الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الناتجة عن العولمة مثل التدهور والركود الاقتصادي أو في حالات التضخم الجامحة ، أو في أحوال البطالة الصريحة الكبيرة حيث تشيع السرقات والاختلاسات والاعتداءات التي تقع على المال العام المملوك للمجتمع . أيضا لا يمكن للقارئ هنا أن يغفل تأثير الاضطرابات السياسية التي تمر بها العديد من بلدان العالم على شيوع الجريمة زيادة أو نقصانا . كما هو الحال في العراق و لبنان و فلسطين والسودان وغيرهم ، فكلما كانت المؤسسات السياسية والاجتماعية قوية بما فيه الكفاية كلما تقلصّت الظواهر والنشاطات الإجرامية والعكس صحيح، أضف إلي ذلك ما يمكن أن تحدثه الأنشطة الاقتصادية للعولمة على رواج وانتشار الجريمة مثل حالات الاحتكار الاقتصادي لسلع أو لخدمات محددة ذلك الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ، الأمر الذي قد يضطر فئات كثيرة للتحايل على هذه الأوضاع بأنشطة إجرامية مخالفة للقانون .

ورغبة من المجتمع الدولي في التعرف على الجريمة عن قُرب ، فقد قامت منظمة الأمم المتحدة في الثامن عشر من ديسمبر ، عام ١٩٧٢ بإجراء مسح شامل عن أوضاع الجريمة على المستوى العالمي . وقد ركز المسح بصفة خاصة على النشاطات والظواهر الإجرامية المرتبطة بالأعمال الاقتصادية وبحالات التحول الاقتصادي والاجتماعي في العديد من بلدان العالم، أسفر التقرير عن التالي :

- ثمة زيادة مضطردة بالنشاطات الإجرامية على مستوى العالم تُقدّر بحوالي ٥٪ سنويا
- ثمة ميلا عالميا لتوثيق وتسجيل هذه النشاطات الإجرامية على المستوى العالمي وبخاصة بالفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ،وقد بيّنت هذه الإحصاءات أن ٨١٪ من مجموع مناطق وبلدان العالم قد شهدت رواجا في النشاطات الإجرامية فيها .
- وتزداد هذه النشاطات الإجرامية بصفة خاصة في الغرب بالمقارنة بالوضع بالبلدان النامية أو بلدان الجنوب .

- لوحظ أن ثمة ميلا للتعرف على الجرائم والنشاطات الإجرامية التي ترتكبها عناصر الشرطة سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية مؤسسية بالكثير من دول العالم خلال الثلاث أعوام الأخيرة .

- لوحظ وجود صلة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة الواحدة وبين زيادة النشاطات الإجرامية فيها .

- جرائم العنف تزداد بدرجة كبيرة كلما مالت العدالة الجنائية لمصلحة المجرم أو الجناة

- شهدت الفترتين ما بين ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، نشاطا كبيرا في الاتجار بالعقاقير والمواد المخدرة ،وجرائم السرقة على مستوى العالم .

- ومع هذا فهناك بلدان عديدة شهدت تدني ملحوظ في النشاطات الإجرامية مثل كندا وسري لانكا ، بالمقارنة بمستويات الجريمة في باقي بلدان العالم . ووجود ارتفاع ملحوظ في جرائم الانتحار وقتل النفس " الحالات الفردية " وبخاصة في العالم الغربي و في أطار ما سبق فإن فالصورة العامة غير مشجعة على الإطلاق علي التفاؤل ، فثمة زيادات كبيرة في النشاطات والظواهر الإجرامية على مستوى بلدان العالم أجمع ، وبالرغم من معرفتنا بالمعدلات العالية للجريمة إلاّ أنه من الصعوبة بمكان التعرف بدقة على طبيعة العلاقة أو التأثير للأوضاع السياسية والسوسيو – اقتصادية على زيادة أو نقصان هذه المعدلات الإجرامية؛ لذلك نوصي بضرورة إجراء ، مزيد من الدراسات والبحوث عن الجريمة على المستوى الإقليمي بمعنى دراسة النشاطات والظواهر الإجرامية بكل إقليم من أقاليم العالم كل على حده ثم إجراء مقارنة موضوعية بينها للتعرف على الاتجاهات التي تحكم كل منها .

وعلى غرار المسح الإحصائي الذي قامت به الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ ، فقد أُجريت دراسات ومسوح إحصائية كثيرة بعضها ركز على تتبع مستويات الجريمة على

المستوى العالمي منها دراسة " **واكر ، ١٩٩٤** " أيضا هناك دراسة مسحية شهيرة قامت بها المنظمة الدولية عام ١٩٨٩ ، وإن كانت قد ركزت على إجراء مسح على ضحايا الجرائم بأنواعها المختلفة على المستوى العالمي .

وقد تبيّن من بعض هذه الدراسات ، أن ثمة علاقة قوية وطردية بين حالة التحضر أو الميل للنزعة الحضرية ،أو النزعة التصنيعية ، أو الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المضطربة أو غير المستقرة بالدولة وبين شيوع أو رواج هذه النشاطات الإجرامية ، والخلاصة أنه لا يمكن فصم أواصر العلاقة بين الجريمة وبين السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي حيث أن الجريمة وأن اختلفت في الشكل والطابع باختلاف الطبائع والأنساق الثقافية ببلدان العالم إلاّ أن ثمة خيطا مشتركا يجمع بينها أو على أقل تقدير ، يؤثر على شيوعها ورواجها كما هي عليه حالياً، أى أن الجريمة في جزء منها ذات طابع محلى لكنها في جزء منها أخر تحمل السمة والطابع العالمي وتشبه نظيرتها في الدول الأخرى. على سبيل المثال في البلدان أو الثقافات المحلية التي تجيز حيازة أو حمل السلاح مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،لا يزال الجدل محتدما حتى اللحظة الراهنة حول حق الفرد في حيازة السلاح من منطلق أيديولوجي بحت . وخلاصة القول فإن الحديث عن الجريمة يجب أن يتم من خلال السياق المحلي الثقافي والاجتماعي اللذان يشجعان على العنف أو شيوع الجريمة.

ثالثاً) الجريمة والتحديث:

من التبريرات الخاطئة والتي تُطرح كثيرا حيال العلاقة بين الجريمة والتنمية، أن هذه الأخيرة قادرة على إجراء تحديث للمجتمع بموجبه يتحول المجتمع من مرحلة لأخرى أو من حالة لثانية ، وأن مرحلة التحولّ هذه يعقبها مشكلات وعواقب وخيمة منها شيوع الجريمة بكافة صورها الحالية أو المستجدّة ،ومن هذه العواقب المسببة للجريمة وفقا لهذا التحليل ، الفقر أو الفاقة والبطالة ، فمثل هذين العنصرين يعملان على طرح خيارات وعلاقات مختلفة للجريمة أمام الفرد بحيث يندفع الفرد للسلوك

الإجرامي رغبة في إشباع بعض من احتياجاته الأساسية، وتتبلور عملية التحديث في انتقال المجتمع مثلا من حالته الريفية إلى حالة حضرية مختلفة كلية بقيمها ومعاييرها الثقافية والأسرية . فالفقر عنصر ضغط اقتصادي واجتماعي على نفسية وعقلية الفرد وبخاصة الشباب ، ومع ندرة الفرص المعيشية المتاحة ، وما تتيحه العولمة من مستويات معيشية متناقضة على الدوام ، يصبح الطريق أو المسلك أمام الفرد للجريمة معبّدا وممهدا .

ويغلب على مثل هذا التحليل أن يوصم الفقراء والمهمشين دوما بأنهم ميّالون للجريمة، ومن السهولة بمكان اتهام الفقير الموجود بساحة الجريمة أو بجوارها بما حدث ولعل هذا المنهج التبريري يُبعد عن عاتق المجتمع فكرة أنه مسئول مباشرة عن توفير احتياجات الفرد من السلع والخدمات الأساسية المختلفة ،كما تشير الدراسات الموضوعية التي تمت على هذه النقطة بأن الفقير ليس دوما مجرما ، وأن الغالبية منهم لا يميلون للسلوك الإجرامي العنيف، بل أن الأمر لا يعدو منهج تمييزي تُقرّه نظم العدالة الجنائية في المجتمع والتي تحابي الغني أو الثري المجرم على حساب الفقير المتهم في نواياه والذي أرهقته وظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فالفقر هنا مدخل جيد لاتهام صاحبه بكل الموبقات الاجتماعية ، وتجد الدولة في تحميل هؤلاء بكل مشكلاتها الاجتماعية وسيلة مناسبة للتخلص من الجريمة والفقر على السواء .

رابعاً) الجريمة و التحضر:

إن اهتمام المتخصصون بدراسة الجريمة، وعلاقة العولمة بجغرافية الجريمة أو التوزيع الجغرافي لها ، وذلك منذ الاهتمام بالمجتمعات وتصنيف السكان فيها ، جعلتهم يجزمون بأن ظهور الجريمة ارتبط بنشأة فكرة الطبقية كما أنها مرتبطة ارتباطا كبيرا بنشأة أو ظهور فكرة المدينة الحضرية ، ومن ثم فإن الجريمة والمدينة في علاقة دينامية تفاعلية مستمرة، ونظراً لعدم ارتباط الجريمة فقط بالحدود الجغرافية والقومية ، فإن تفسير السلوكيات الإجرامية مرهون بالظروف المكانية والزمنية ، كما أنها رهنت بمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة أو

المتزامنة و التي تشكل في مجموعها مناخا مناسبا لوقوع الجريمة .وقد يرتكز التحليل المكاني للجريمة هنا على مواقع جغرافية محددة ، تبعا للمشكلات والقضايا التي تتواجد في هذه المناطق ، كما تهتم هذه النوعية من التحليلات بالمحددات البيئية المرتبطة أو المؤثرة على الجريمة نشأة أو استمراراً، ونظراً لأهمية مثل هذه النوعية من التحليلات فإن المهتمين بالسياسة الاجتماعية يولونها أهمية كبيرة عند التخطيط للسياسات التنموية ، وهذا ما يجعلنا نركز على الكثير من الأنماط المؤقتة للجريمة بمعنى الاهتمام بالبنيات والأنساق الثقافية السائدة أو الطارئة في المجتمع والتي قد تشكل أساسا للجريمة فعلى سبيل المثال نجد أن السياق الثقافي الذي ساد أوروبا في القرن العشرين كان يختلف كثيرا عن نظيره الحالي ومن ثم كانت الجريمة مختلفة اختلافا كليا وجذريًا عن الجريمة في دول أخرى.

وعموماً فثمة علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية وحالة التحديث التي يمر بها المجتمع وابسط دلالات حالة التحديث هذه ، الميل نحو الحضرية وانتقال المجتمع من ريفي أو قبلي لآخر حضري وبطبيعة الحال فإن عملية الانتقال هذه تصحبها دوما تغييرات شديدة في المعايير الثقافية والقيم والتقاليد؛ مما يؤدي في نهاية الأمر إلي حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لدى فئات مجتمعية كثيرة من السكان، وسرعان ما يتساقط هؤلاء في هاوية الجريمة ، وتشير الدراسات إلى أن غالبية البلدان الصناعية الحضرية المتقدمة اليوم قد مرت بهذه المشكلة بصورة أو بأخرى، إلاّ أن إيقاع الحياة وقدرة الدولة على التصدي للجريمة قد وأدت أشكال الجريمة غير التقليدية في مهدها، ومن هنا يمكن القول أن مقدرة البعض على التكيف مع الظروف السوسيو اقتصادية الحضرية الجديدة والانتقال من عالم الريف والبداوة لعالم الحضر ، لا يقدر عليها كافة الناس . و تنتشر الجرائم في الحضر نتيجة لعوامل عديدة من بينها :-

- ندرة الفرص الوظيفية للسكان وبخاصة مع ندرة المهارات والقدرة على العمل الإنتاجي .
- ارتفاع تكاليف المعيشة بما يفوق المقدرة المادية للقاطنين في الحضر .

- الازدحام السكاني « إفراط سكاني «بطريقة يعجز بها الفرد عن الوصول للخدمات الأساسية اللازمة لحياته .
- الهوّة الثقافية التي تفصل بين الفرد في الحضر والريف .
- شيوع عصابات وتشكيلات إجرامية منظّمة من الشباب في شوارع المدن الحضرية.

خامساً) السياق التنموي للجريمة :

يشير « **كلينارد** & **ابورت** ١٩٧٣ «إلى أن عملية التنمية تتضمن بداخلها عمليات أخرى للتحديث و النزعة الحضرية و تغييرات جذرية في كثير من المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية التي جُبل عليها الناس ومع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار القيمي والاجتماعي هذه تتولدّ أو تتخلّق الجريمة بصورها وأشكالها التقليدية والحديثة على السواء ، وعموماً يشير الباحثان أيضا إلى أن الرغبة في الحضرية تؤدي إلى :

- حدوث حالة من عدم استقرار وعدم توازن في عملية التحديث ، فنجد حضر يمتلك الثروة والنفوذ وريف يختنق من الفاقة والعوز .
- اضطراب وعدم استقرار بين النمو السكاني المفرط وبين عجز أو قصور الاقتصاد عن خلق أو إيجاد وظائف وفرص عمل لهؤلاء .
- وجود اضطراب بين المتوافر أو المتاح من المهارات والطاقات الإنتاجية وبين حاجة الاقتصاد لهؤلاء لتوظيفهم .
- تدهور مركز و دور الأسرة في الحضر واختفاء ما كان يُطلق عليها الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة ، كما تضطرب أوضاع المرأة والمسنين تحت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الشديدة .
- التغييرات الشديدة والحادة في نسق القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية السائدة، ونجد ميلا شديدا لتهميش قطاعات سكانية ، لخصوصياتها الثقافية لحساب نمط أو بنية ثقافية أخرى سائدة ، مما يولد النفوس ميلاً للجريمة للوصول لحق مُفتقد لهؤلاء المهمشين .

فإذا تبنت دولة ما إحدى نماذج التنمية الاقتصادية دون مراعاة للبُعد الاجتماعي فمن المؤكد أن تحدث الآثار والتبعات المشار لها أنفاً ، ما يعني أن الجريمة هي نتاج أو فرز طبيعي للضغوط الاقتصادية والمجتمعية الموجودة ، فالتنمية و ما يصاحبها من عمليات تحديث وتطوير وتغيير ببنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كلها إمّا منفردة أو مجتمعة تُسهم فعلا و قولا في التشيّع للجريمة أو الترويج لها .

فمن الصعوبة بمكان تصور أن يتمكن كافة المواطنين والأفراد من الفرار من هذه الضغوط أو تحملها إلي ما لا نهاية ، فالفقر والعوز من ناحية و البطالة والطاقات العنيفة للشباب والنشء الباحث عن العمل والقادر عليه والتهميش الاجتماعي من ناحية أخرى ، كلها عوامل أو عناصر لا يمكن للفرد أن يصمد أمامها فترة طويلة ، فالجريمة في النهاية وحسبما يرى كثيرون هي نتاج أو ترجمة اجتماعية للضواغط الاجتماعية والاقتصادية الجارية، لكن هذا لا يعني أن التنمية بصفة عامة سيئة أو غير مرغوب فيها ، فقط ما نود التركيز عليه بالحديث هنا الجانب السلبي أو غير المتوقع أو غير المرغوب فيه من وراء عملية التنمية من تهميش أو استبعاد اجتماعي أو إفقار لفئات اجتماعية لصالح أُخريات في المجتمع ، فالجريمة ولا ريب هي ابنة غير شرعية لكل هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع والمتزايدة بصفة دورية ومنتظمة، ويمكن ملاحظة قسوة تبعات التنمية الاقتصادية بالنظر بعُمق لحالة البلدان المتحولة من النظام الاقتصادي الاشتراكي لآخر رأسمالي ، وفي دول وبلدان الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق مثال حي على عُمق المشكلات والعواقب الوخيمة التي تخلفها حالة التحول الاقتصادي المرتبكة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية .

وأيضا قد تكون الجريمة ترجمة حقيقية أو انعكاسا لمتغيرات **ديموجرافية** طارئة أو مستجدة بالمجتمع مثل النوع والسن أو الفئة العمرية ، التركيب العرقي والإثني، لذا لا غرابة أن تُتخذ هذه العناصر **الديموجرافية** فيما بعد مدخلا لصياغة مؤشرات اجتماعية لقياس الجريمة أو عواقبها على الفرد أو المجتمع ، وفي أحايين كثيرة ، تنتج الجريمة بطريقة غير مباشرة ، و الهرب من الفقر والبطالة قد يُضطر الفرد

لتعاطي المخدرات أو الكحوليات ، وهذه المواد بدورها تسبب إدمان وتشويه للسلوكيات والممارسات الفردية الشخصية ، بحيث قد تضطرب المعايير والقيم لدى المتعاطين، بل قد تعمل هذه المواد المخدرة المسببة للإدمان في الإتيان بسلوكيات عنيفة أو بارتكاب جرائم كثيرة ضد النفس أو الآخرين ، أو الممتلكات .

ومن أخطر النتائج المترتبة على تحليل الجريمة هي النظر إلي علاقات وخيارات الجريمة بالمجتمع على أنها نتاج أو إفراز طبيعي لمؤثرات اجتماعية محددة ، فمن الخطورة والعبث الاعتقاد بأن المجتمعات المتحولة اقتصاديا أو اجتماعيا تشهد ظواهر إجرامية كالتي تشهدها العديد من بلدان العالم ، فظهور عصابات الجريمة المنظّمة الروسية والسوق السوداء ليس دائما بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي كما يشيع البعض، بل هي تلك البنيات الجديدة سواء ثقافية أو اقتصادية والتي حلّت محل الدولة في كافة القطاعات ، من خلال إزاحتها للقطاعات العامة أو الحكومية ، هي المسئولة عن نشر الفساد ، فغاية نتيجة السعي وراء القوة و النفوذ بحيث يمكنها أن تقوّض أركان أو بنيان مجتمع ما بسهولة ، فما بالك ولو كان مجتمع على شفا تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي شامل !!

سادساً) خصوصية الإجرام المعاصر:

في عالم الجريمة التقليدي يأتي الاعتداء على الحقوق والممتلكات عادة من أفراد على هامش المجتمع أو عصابات معزولة، ولتحقيق الكفاية غالبا. أما اليوم فإن الإجرام الذي يمثل التهديد الأكبر لاستتباب أمن المجتمعات والأمم والتحدي الأبرز لتشريعاتها ومؤسساتها هو ما يسميه فيراجولي «إجرام السلطة»، وهو صنف من الجريمة غير هامشي ولا استثنائي لأنه، خلافا للجريمة التقليدية، متعمق في مركز المجتمعات المعاصرة ويتحكم في مفاصلها. وتنتمي إلى عالم الجريمة المنظمة التي تمارس من موقع السلطة، أو بالقرب منها، ثلاث فئات متميزة من حيث طبيعتها رغم أنها تكرس، في حالات كثيرة، تداخل المصالح وتواطؤ المواقف بين سلطان الجريمة المنظمة ونفوذها وبين انحرافات وجرائم السلطة سياسية كانت أو اقتصادية.

الأولى قوى الجريمة المنظمة: وفي مقدمتها الجماعات الإرهابية وكبريات منظمات المافيا. صحيح أن مثل هذه المنظمات وجدت دائما، لكنها اليوم حققت تطورا مذهلا على مستوى الانتشار والتأثير كما أصبح لها وزن مالي هائل جعل أنشطتها ضمن طليعة قطاعات الاقتصاد العالمي الأكثر مردودية.

ولا ينطوي هذا التأكيد على أية مبالغة، فقد قدر الباحث الفرنسي جان دو مايار قبل سنوات أن حجم الأعمال المرتبطة بغسيل الأموال يبلغ سنويا ما بين ٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ بليون دولار ، و المفارقة المفجعة هنا تتبدى في أن هذه الأرباح الضخمة تتحقق نتيجة لاستغلال أكثر الأوضاع بؤسا، وهو ما يتجلى في سيطرة عصابات المافيا على سوق المخدرات واستخدامها البشع لجيوش من صغار الموزعين فضلا عن استغلالها للبؤس المعنوي للمدمنين. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن متاجرة مافيا الهجرة السرية بأحلام العاطلين، وتلاعب جماعات الإرهاب العابر للأوطان بعواطف الشباب المتمرد. والملاحظ في أغلب هذه الحالات أن هناك فرزا طبقيا تستغل «النخب» الإجرامية بمقتضاه بؤس إحتياج وهامشية عالم الجريمة الصغيرة وتقوم بتوظيفه لتعظيم أرباحها.

الثانية النفوذ الاقتصادي العابر للحدود: ويتجسد هذا النوع من الجريمة -الذي يعد بقوة أثراً مباشرا لظاهرة العولمة بما تعنيه من فراغ في القانون العام- عبر صيغ مختلفة من الفساد والعدوان على الحقوق الاجتماعية واغتصاب الموارد الطبيعية وتدمير البيئة. ولأن هذا النفوذ يتوسع اطرادا مع تقلص المجالات التي يغطيها التشريع فهو عمليا على خصومة مع القانون؛ ولذلك تتضاءل تدريجيا الفوارق بينه وبين القوى الإجرامية ذات الطبيعة الصريحة، والتي يشترك معها في استغلال أوضاع الفقر التي نتجت عن ظاهرة العولمة أو تفاقمت بسببها.

في غياب تشريعات ومؤسسات فاعلة ترسم حدودا وتحدد ضوابط النشاط الاقتصادي انقلبت طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، فلم تعد الدول تقر شروط المنافسة في إطار السوق وإنما أصبحت السوق تفرض على الدول أن تتنافس على

اجتذاب الاستثمارات التي غالبا ما تحظى بها البلدان الأكثر استعدادا -بدافع الفساد أو تحت ضغط الحاجة- لغض الطرف عن التجاوزات التي تحدثها أصحاب حكومات هذه الدولة في حلة تغيب وعي الشعوب .

الثالثة إجرام السلطات العمومية: وهو أكثر هذه الفئات تعقيدا وتنوعا فهناك الارتباط الوثيق بين هذه السلطات وقوى الجريمة الاقتصادية السابق ذكرها، وللجماعات الإرهابية دائما تحالفاتها المعروفة أو الخفية مع الأنظمة السياسية وأجهزة الاستخبارات. بل إن أنشطتها تخدم في حالات كثيرة الأجندة السياسية للأنظمة التي تدعي مواجهتها، فثمة أحياء المتواتر لأشكال قديمة من الفساد الناتج عن سوء استغلال السلطة و تحالفاتها مع المجرمين . وقبل هذا وذاك تأتي الجرائم الأكثر لصوقاً بطبيعة السلطات العمومية، كالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الأجهزة السرية وقوى الأمن والجيش، ومنها أيضا الحروب وجرائمها، وأخيرا تسخير أجهزة الدولة لخدمة الأغراض الإجرامية لجماعات ضغط ومراكز نفوذ خفية، في تحريف صريح للوظائف الأصلية للدولة وانحراف واضح عن قوانينها، والذي يدعو لمزيد من القلق أن هذه الأشكال الجديدة من الجريمة تتميز بكونها ذات طبيعة منظمة وأنها تمارس -أو تلقى الدعم والحماية- من طرف سلطات قوية وخفية تحتل مواقع النفوذ والتحكم.

ويعني ذلك حدوث تحول في الخلفية الاجتماعية للظاهرة الإجرامية، على الأقل في مستوياتها «العليا»، حيث لم تعد «الطبقات الخطيرة» هي تلك الأكثر فقرا وهامشية، وإنما «النخب» المتحكمة سياسيا واقتصاديا، وغدت الأولى خاضعة للثانية التي ترعى كل نزوع إجرامي وتستغله لحسابها. كما أن الصيغ الجديدة للجريمة أضحت تمثل عدوانا جديا على مصالح أساسية فردية وجماعية لأن الأمر تحول من انحراف أفراد معزولين وعاجزين إلى إجرام واسع النفوذ يتمتع بمستوى غير مسبوق من الحصانة ضد العقوبة وقدرة فائقة على الابتزاز تتناسب مع تزايد قوة المنظمات الإجرامية وتوثق صلاتها بالسلطات العمومية.

ولم يكن تطور الجريمة إحكام هيمنتها في المجتمعات المعاصرة والعجز عن التصدي لها ليكون على النحو الذي هو عليه الآن لولا الخلل في أدوات حماية المجتمع من الجريمة، وفي مقدمتها القانون الجنائي الذي بات يعاني من التضخم التشريعي وترهل الأجهزة القضائية. ولا شك أن مثل هذه الحلول حرّفت مفهوم الأمن واختزلته في مطلب الحفاظ على النظام العام اعتمادا على مقاربات أمنية وجنائية طبقية وقاصرة، مما أدى إلى استنزاف طاقات الجهاز القضائي في ملاحقة الجريمة الصغيرة والهامشية وصرفه عن الاهتمام بتعقب الإجرام الأكثر خطورة والذي يتصرف من مواقع السلطة والسطوة والنفوذ.

وهذا بدوره مثل إخلالا مكشوفاً في الترتيب المنطقي للأولويات وتجاهلا غير مقبول لحقيقة أن مقاربة الجريمة الصغيرة من المنظور الجنائي حصراً ، إنما يؤدي إلى تغذية الأوهام حول الفعالية المطلقة للردع العقابي، في الوقت الذي تعفي فيه الدولة وسلطاتها والمجتمع ومؤسساته من أعباء البحث عن حلول بنيوية للأزمات الاجتماعية التي تنتج هذا الصنف من الجريمة. لقد أسفر الإسراف في الإنتاج التشريعي ذو الأثر الجنائي عن تمييع الوظيفة التنظيمية للقانون عموماً ، وابتذال القدرة الردعية لقواعد القانون الجنائي خاصة والحد من فعاليتها بفعل التوسع غير المحدود لمجالات تطبيقها. كما أدى ذلك الإسراف إلى فوضى كبيرة بسبب تعدد المصادر وتداخل الصلاحيات على نحو يتنافى مع التحديد والوضوح المطلوبين في القاعدة القانونية لاسيما الجنائية. وأدى التضخم إلى تعطيل فعالية الجهاز القضائي المثقل كاهله بقضايا مكلفة وتافهة، في مجهود نتيجته الوحيدة إضاعة الوقت وتبذير موارد كان ينبغي أن توجه لملاحقة الجرائم الكبرى والخطيرة التي أصبح مرتكبوها يستفيدون في معظم الحالات من نوع من العفو الضمني تحت مسمى التقادم. كما تسبب في إضعاف هيبة القانون وقدرته التنظيمية وأخل بأهم الوظائف المنوط به تحقيقها في دولة القانون.

تمثل أزمة القانون الجنائي مظهرا ونتيجة لحلول ظرفية قاصرة عن مواجهة الأسباب البنيوية للجريمة ومقتصرة على تغذية -حتى لا نقول صناعة- المزاج القمعي والمخاوف السائدة في المجتمعات المعاصرة. وتتجلى أخطاء هذه السياسات ومخاطرها بوضوح في ما يتعلق بالمسألة الأمنية، التي يمكن رصد الانحرافات المتصلة بها على مستويين:

الأول منهما عناية السلطات العمومية عادة بترسيخ فكرة أن الجريمة التي تمثل خطرا على أمن المجتمع وسكينته هي الجريمة الصغيرة الشائعة والمبتذلة.

وفحوى هذا الخطاب، المتناغم بوضوح مع مصالح الإجرام ، أن الطبقات المهمشة كالفقراء والأقليات العرقية والمهاجرين هي مصدر الخطر وأن الاختلاف الاجتماعي والانحراف مترابطان بالضرورة، في محاولة لصرف انتباه الرأي العام عن جرائم السلطة والجريمة المنظمة وتصويب اهتمامه نحو الجريمة الهامشية دون غيرها.

أما **الثاني** منهما فهو أن هناك رسالة سياسية أخرى لا تقل خطورة، وتتعلق بتحريف مفهوم الأمن واختزال مدلوله عبر تجاهل المحتوى الواسع لمفهوم الأمن الاجتماعي، وحصر دلالته في فكرة الأمن علي النفس مختزلة، بدورها، في مهام حفظ النظام العام. تحاول هذه السياسات الربط بين الأمن وبين التدخل الجنائي كما لو كان يمثل حلا سحرياً للمشكلةٍ والواقعُ أن مواجهتها لا تحتاج إجراءات جنائية بقدر ما تتطلب سياسات اجتماعية لأن حلها يمر عبر خطط للدمج لا من خلال إستراتيجيات للإقصاء.

●●●